

دور ومكانة الجباية البترولية في تمويل المالية العامة وتحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية وقياسية
لحالة الجزائر للفترة 2000 – 2019.

**The role and importance of petroleum levy in financing public finances
and economic growth, analytical and metric study of Algeria's situation
.for the period 2000-2019**

حكيم دحماني

مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، dahmani.hakim@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/26 تاريخ القبول: 2024/11/27 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

شكلت صادرات المحروقات معالم الاقتصاد الجزائري منذ سبعينات القرن الماضي، كقاطرة لتمويل المخططات التنموية من جهة، في الصادرات ومصدر لإحتياطي الصرف الأجنبي، ولا زالت تلعب نفس الدور، بل وتعمقت من خلال احتلالها لمكانة هامة في بنود إيرادات الموازنة العامة السنوية في الجزائر، ما خلق نمطية محددة معروفة للاقتصاد الجزائري وهي سلوك الربيع من جهة ، والدولة الربعية من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد الجزائري ونتيجة اعتماده على الجباية غير العادية من قطاع المحروقات أصبحت الصدمات الخارجية غير المتوقعة تدخله في أزمة تمويل للمالية العامة، تكون بداية لأزمة اقتصادية أشمل.

الكلمات المفتاحية: الجباية غير العادية، الموازنة العامة، صادرات المحروقات.

Abstract :

Incinerators' exports have marked Algeria's economy since the 1970s. as a locomotive for financing development schemes on the one hand, in exports and as a source of foreign exchange reserves and continues to play the same role and has even deepened by occupying an important place in the income lines of Algeria's annual general budget. s economy, namely rent behaviour on the one hand, On the other hand, the rentier State, and the Algerian economy's dependence on extraordinary collections from the burning sector, the unfavourable external shocks of which have become

¹ المؤلف المرسل: حكيم دحماني، البريد: dahmani.hakim@univ-medea.dz

involved in a public finance crisis, is the beginning of a more comprehensive economic crisis.

Keywords: extraordinary levy, Petroleum Levy, general budget, fuel exports.

مقدمة:

بعد عرض تحليلي للعلاقة بين تطور عائدات النفط في الجزائر والإصلاحات الاقتصادية، يبين المقال أن ذلك نتيجة لأهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي نتيجة لأهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وهو ما انعكس على المبالغ التي تم ضخها كاستثمارات في مختلف قطاعات قطاع المحروقات، ناهيك عن الاستثمارات الأجنبية التي تم استقطابها نتيجة لهذه الإصلاحات وينعكس كل ذلك في زيادة الإنتاجية في القطاع من جهة وزيادة الإيرادات المحصلة من القطاع من جهة أخرى، دون أن ننسى إصلاح النظام الضريبي لزيادة تنظيم قطاع المحروقات وآثاره من حيث زيادة الإيرادات الضريبية ونطاقها. بالإضافة إلى تقديم نموذج معياري يهدف إلى قياس حجم، أي معامل الارتباط وقوته، بين الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي الذي يحول إلى حد كبير النفقات العمومية في الجزائر، حيث تقوم هذه الدراسة بتقديم وتحديد متغيرات النموذج، وبناء النموذج، ومن خلال التحليل الإحصائي للنموذج المعياري بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي تهدف إلى تحديد قوة الارتباط بين الجباية والناتج المحلي الإجمالي وفقا لمخرجات النموذج.

الاشكالية: من خلال التقديم السابق فإن اشكالية البحث تتمحور حول أهمية الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة السنوية للجزائر، وهل هي بتلك الضخامة التي تحدد طبيعة الاقتصاد الجزائري كإقتصاد ريعي، وذلك من خلال بناء نموذج للعلاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 - 2019.

أقسام الدراسة: تم تقسيم المقال إلى 03 محاور هي على النحو الآتي:

المحور الأول: التأسيس النظري للجباية البترولية

المحور الثاني: تحليل مكانة الجباية البترولية في تمويل المالية العام وتحقيق النمو الاقتصادي.

المحور الثالث: دراسة قياسية لعلاقة ومكانة الجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام.

المحور الأول: التأصيل النظري للجبابة البترولية.

على الرغم من الاختلافات بين الأنظمة الضريبية في الدول المنتجة للبترول التي نناقشها هنا بسبب التنوع في طبيعة الاقطاعات ونسبها، إلا أن هذه الأنظمة الضريبية، من المنبع إلى المصب، تتفق على قواعد عامة متقاربة جداً من حيث طبيعة الاقطاعات في الجباية البترولية، وتختلف من حيث حجم ونوعية الاقطاعات وبعد أن وجدنا أنها تختلف من حيث الغرض، نعرف الجباية البترولية على النحو الآتي:

التعريف الأول: الجباية البترولية هي " الضرائب المتعلقة بالأنشطة البترولية، التي تُدفع للدولة مقابل الحصول على إذن من الدولة لتطوير باطن الأرض في الأراضي التابعة للدولة " (الطيب، 2014).

يركّز هذا التعريف على الضرائب المفروضة على التنقيب عن المواد الهيدروكربونية واستغلالها، وهي عبارة عن إعفاءات ضريبية تتيح للدولة أن تعرض على صاحب أعلى عرض، في شكل مزاد، الحق في تطوير المواد الهيدروكربونية بشكل مشترك أو إعادة شراء هذه الحقوق إذا تم اكتشاف المواد الهيدروكربونية بكميات تجارية.

التعريف الثاني: الجباية البترولية بأنها " خصم أو ضريبة تُفرض على المؤسسات والشركات البترولية، على أساس نسبة مئوية معينة، تُطبق على سعر بيع برميل النفط المباع " (كريم، 2009)

ويركّز هذا التعريف على الضرائب المفروضة على أنشطة التصدير إلى الخارج، وهي ضرائب تدفع على تصدير المواد الهيدروكربونية وهي ضرائب محددة تفرض على برميل النفط. وتعتبر الإيرادات المتأتية من هذا النوع من الضرائب البترولية كبيرة جداً، خاصة في الدول التي تصدر كميات كبيرة من النفط والمشتقات البترولية يومياً، حيث يدر تصدير مليون برميل نفط يومياً مليون دولار أمريكي يومياً، مما يجعله مبلغاً مهماً جداً للخزينة الوطنية.

التعريف الثالث: الجباية البترولية هي " وبالإضافة إلى الضرائب المفروضة على تصدير واستيراد النفط، يعكس ذلك الضرائب المختلفة التي تفرضها الدولة مقابل منح تراخيص استغلال النفط في باطن الأرض في مختلف مراحل الاستخراج " (الطاهر، 2018)

تندرج الضرائب والرسوم غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة، وكذلك بعض الضرائب والرسوم على استهلاك المواد الهيدروكربونية أو التلوث البيئي تحت ضريبة البترول، لذا نورد أدناه تعريف الجباية البترولية:

الجباية البترولية هي " الضرائب والائتمانات الضريبية التي تفرضها الدولة على قطاع المواد الهيدروكربونية، من التنقيب والاستكشاف والتطوير إلى النقل والتوزيع والاستهلاك، بما في ذلك تلك المفروضة على الصادرات".

المحور الثاني: تحليل مكانة الجباية البترولية في تمويل المالية العام وتحقيق النمو الاقتصادي.

منذ الاستقلال، شكلت الإيرادات النفطية العمود الفقري لتمويل الموازنة العامة ومكوناً من مكونات الاستراتيجية المالية لجميع برامج التنمية، إلا أنها ظلت تحتل نفس المكانة في جميع هذه البرامج، مع التطور التالي خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 01: تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.

السنوات	مجموع الإيرادات	الجباية العادية FN	الجباية البترولية Fp
2000	1190,7	470,7	720
2001	1403,4	562,8	840,6
2002	1500,2	583,8	916,4
2003	1475,5	639,4	836,1
2004	1528	665,8	862,2
2005	1635,8	730,8	905
2006	1683,3	767,3	916
2007	1831,3	858,3	973
2008	2763	1047,6	1715,4
2009	3178,7	1251,7	1927
2010	3081,5	1245,7	1835,8
2011	2992,4	1520	1472,4
2012	3455,6	1894	1561,6
2013	3855,1	2240,1	1615
2014	4218,18	2640,45	1577,73
2015	4684,65	2961,71	1722,94
2016	4747,43	3064,88	1682,55
2017	5635,514	3435,394	2200,12
2018	6714,265	3938,047	2776,218
2019	6507,908	3793,438	2714,47

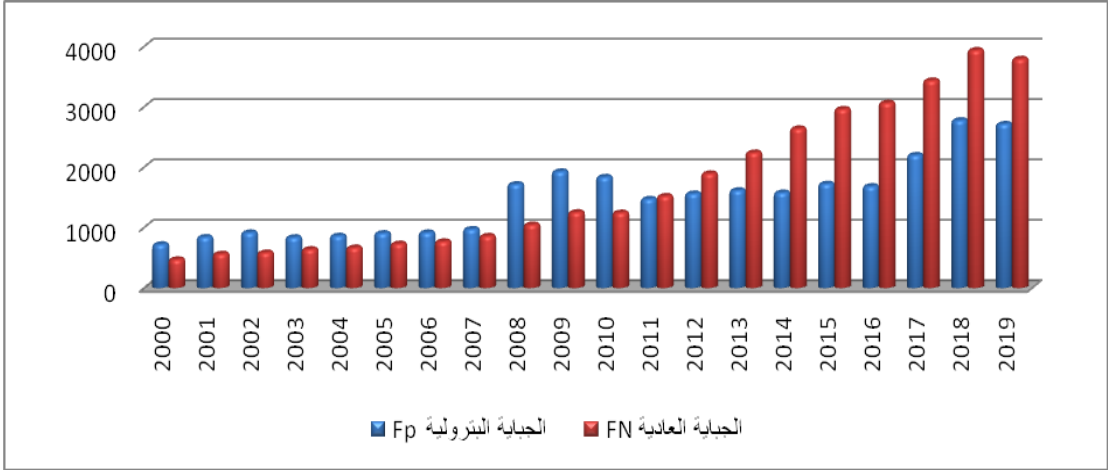
المصدر: من إعداد الطالب، بناءً على قوانين المالية للسنوات المعنية.

وتظهر من الجدول أعلاه أنه مع الأخذ بعين الاعتبار دروس الماضي فيما يتعلق بطبيعة الأزمة الاقتصادية في الجزائر التي شكل فيها قطاع المحروقات البعد الرئيسي للصدمات السلبية، أدرجت السلطات العمومية البعد الاستراتيجي للسياسة الوطنية في ميزانيتها عند تصميم إستراتيجية التنمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي. أي بعد أن كانت الجباية البترولية تمثل 66 بالمائة سنة 1981م، أصبحت تمثل 57 بالمائة سنة 2007 و 58 بالمائة سنة 2008، مع انخفاض تدريجي للاعتماد أساسا على الإيرادات العادية. ومبدأ التخصيص خاص بالنفقات، بينما مبدأ عدم التخصيص خاص بالإيرادات. ومن خصائص عدم التخصيص أن العجز في أحد البنود يمكن تعويضه بفوائض في بنود أخرى. ووفقاً لهذه الخاصية، يمكن تعويض الزيادة في إيرادات استرداد النفط باللجوء إلى الزيادات في الأسعار الأساسية لتعويض النقص في

الإيرادات العادية وتحقيق الاستراتيجية طويلة الأجل لتغطية النفقات العادية بالإيرادات العادية. ويجب أن تغطي الإيرادات السنوية النفقات. وبالتالي فإن الجزائر تعتمد على السعر المرجعي للنفط فقط (19) أو (34) أو (37) أو (50) دولار للبرميل كان للأسباب التالية من جهة أخرى:

1. تتقلب أسعار النفط وتخضع لقوانين العرض والطلب.
 2. تمتلك حقول النفط مخزونات من النفط تنتهي صلاحيتها بعد استخراجها.
 3. قد تظهر مصادر طاقة بديلة لتحل محل النفط، وقد يتمكن العالم من الاستغناء التدريجي عن استخدام النفط أو أجزاء منه حسب خصائصها وفوائدها.
- تعتمد الجزائر على عائدات النفط، المعروفة في قانون المالية بـ "الإيرادات الخاصة"، حيث يتم ضمان سيولة مالية كافية، مما يطمئن القائمين على صياغة وتنفيذ السياسة المالية. وتكتسي هذه السيولة أهمية خاصة لأنها تميز القطاعات التي تتطلب مبالغ مالية كبيرة ولها تأثير محفز ومحفز، وتشكل آلية لها قوة دفع إلى الوراثة في جميع القطاعات.
- ومع ذلك، من المهم الإشارة هنا إلى أن الجزائر تعاني من أزمة سيولة. وأزمات السيولة هي أزمات ظرفية تحدث من حين إلى آخر وبين فترة وأخرى، لكن بعضها حاد ويمكن معالجتها بزيادة عائدات النفط. ومن أهم هذه الأسباب قطاع الهيدروكربونات. وقد كان قطاع الهيدروكربونات أحد أهم الآثار السلبية لصدمات أسعار الهيدروكربونات، حيث يعمل على تذويب القطاعات الأخرى تدريجياً، فيما بات يُعرف باسم المرض الهولندي.
- ومن ناحية أخرى، فإن حدوث صدمة إيجابية في الأسعار العامة للمواد الهيدروكربونية سيكون له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات والميزان التجاري وحساب رأس المال وزيادة في احتياطات النقد الأجنبي، باستثناء ضريبة النفط التي سيؤدي تأثيرها على المالية العامة والإنفاق العام إلى انخفاض عجز الموازنة وتحسن المالية العامة بشكل عام (مراح، 2019).

الشكل رقم 01: حجم الجباية البترولية مقارنة بالجبابة العادية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول رقم 01

كما يتضح من الرسم البياني أعلاه، كانت عائدات النفط في ارتفاع مقارنة بالتسعينيات، ومع ارتفاع أسعار النفط في أوائل عام 2000، لم يسجل أي عجز في الميزانية وكانت الجزائر في وضع مالي أكثر أريحية مقارنة بالسنوات الأخرى. (2010)، اعتمدت الجزائر استراتيجية طويلة الأجل لتجنب تكرار أزمة 1986. وتمثلت السياسة الرشيدة التي اعتمدتها الدولة من جهة في التخلص من المديونية الخارجية وأعبائها التي تشكل عبئا حقيقيا بالنسبة لمعظم الدول المتخلفة، ومن جهة ثانية إنشاء صندوق لتسيير الموارد (وآخرون، 2018)، ومن جهة ثالثة تعمدت خلق عجز في الميزانية وهو عجز وهمي: ففي 2007، ارتفعت أسعار النفط ارتفعت إلى 91 دولارًا للبرميل الواحد، ووصلت إلى 141 دولارًا في 2009/2008، واستمرت الجزائر في الاعتماد على سعر 19 دولارًا كسعر مرجعي ثم إلى 37 دولارًا ثم 50 دولارًا حتى بعد الطفرة التي أعقبت أزمة الرهن العقاري في 2008 (سعودي، أثر الاخلال بالاستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، 2014).

وبعيدا عن التحليل الإحصائي للتغيرات في الجباية البترولية، فإن ارتفاع الجباية البترولية سينعكس على عدم قدرة السوق المحلية على استيعاب المبالغ المستثمرة من خلال هذه البرامج، حيث يتم التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج الضخمة التي ترمز إليها برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وعدم مرونة

الجهاز الإنتاجي، وهو ما ينعكس في ارتفاع كبير في الأسعار، مشيراً إلى أن الجباية البترولية التي وفرت الأموال اللازمة للإنفاق العام الهادف إلى النمو الاقتصادي، تواجه مشكلة أخرى تتمثل في أن عدم قدرة السوق على استيعاب هذه الأموال ستكون له عواقب كبيرة على المدى الطويل. وسيكون لعدم قدرة السوق على استيعاب هذه الأموال عواقب كبيرة على المدى الطويل. ويطلق على الاعتماد على عائدات النفط اسم حالة شاذة لأنه لا يمكن التحكم فيها، نظراً لارتباطها بالنشاط الاقتصادي للعالم الخارجي، ولا يمكن التنبؤ بصدماتها السلبية أو الإيجابية إلا إلى حد ما، والجزائر مثلها مثل السعودية والعراق وفنزويلا وغيرها من دول الأوبك لديها اتجاه سعري في سوق النفط، حيث لا تملك وزناً كبيراً في سوق النفط، وهو ما يؤثر عليها، وهذه الصدمات لا يمكن التحكم فيها إذا كانت سلبية..

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الجزائر تبنت سياسة إنعاش اقتصادي ذات خلفية فكرية كينزية، وتعتمد على الموازنة العامة كوسيلة لتنفيذ هذه السياسة المالية التوسعية الممولة من عائدات النفط والصدمات الإيجابية لأسعار النفط التي شهدتها البرامج الثلاثة، وهنا فإن الطفرة البترولية سوف تلعب دور التوازن عن طريق الفوائض المالية التي توفرها، مما يجعل المؤشرات الاقتصادية تبدو أكثر إستقراراً، غير أن هذا هو الظاهر فقط لأن الإقتصاد سيكون في هاته الحالة أكثر إنكشافاً على الصدمات الخارجية، وهو ما يفقد الإستراتيجية المالية والفكرية التي تقوم عليها سياسة الإنعاش الاقتصادي، والهادفة إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر قدرة على تحمل تبعات الصدمات الخارجية غير مجدية وليست لها على الأقل القدر المطلوب. (سعودي، 2015)

الخوارة الثالثة: دراسة قياسية لعلاقة ومكانة الجباية البترولية بالناتج الداخلي الخام.

تهدف هذه الدراسة إلى فحص معاملات الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي المحلي كمتغير تابع أو الاسترجاع النفطي كمتغير مستقل في الجزائر لتحديد حجم ومدى التأثير المتبادل بينهما، بالإضافة إلى أن الاسترجاع النفطي ليس عاملاً يحدد الإنتاج المحلي الإجمالي مثل الاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة وغيرها من العوامل الأخرى التي تحدد الإنتاج الإجمالي المحلي، بل يتناول أيضاً حجم تأثير

الاسترجاع النفطي على الإنتاج الإجمالي المحلي، باعتبار أنه القوة الدافعة للتمويل وبالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر، ولذلك أخذنا قيم الناتج بدلا من نسب النمو المثوية للناتج الخام، وذلك على النحو الآتي: قد تم بناء النموذج وفق الصيغة التالية: على افتراض أن النموذج يكون وفق نموذج الإنحدار البسيط، فيكون لدينا:

$$PIB = f(FP)$$

وبذلك تكون معادلة النموذج على النحو الآتي:

$$PIB = B_0 + B_1 FP.$$

1. معطيات الدراسة: لتتبع العلاقة بين عائدات النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2019، تم أخذ البيانات الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم 02: قيم الناتج المحلي الخام، وقيم الجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.

السنوات	الجباية البترولية Fp	PIB
2000	720	4123.5
2001	840.6	4260.8
2002	916.4	4537.7
2003	836.1	5264.2
2004	862.2	6150.4
2005	905	7563.6
2006	916	8520.6
2007	973	9306.2
2008	1715.4	11043.7
2009	1927	9968
2010	1835.8	11991.6
2011	1472.4	14519.8
2012	1561.6	16209.6
2013	1615	16647.9
2014	1577.73	17228.6
2015	1722.94	16702.1
2016	1682.55	17406.8
2017	2200.12	18906.6
2018	2776.218	20189.6
2019	2714.47	20273.2

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على :

الناتج المحلي الخام (PIB): تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

الجباية البترولية (FP): قوانين المالية للسنوات المعنية.

2. تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج: فيما يلي المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي لتتبع أثر الجباية النفطية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من عام 2000 إلى عام 2019:

❖ الجباية البترولية **Fiscale pétroliers**: وهي ضرائب مباشرة وغير مباشرة ناشئة عن فرض ضرائب ورسوم على أنشطة قطاع المحروقات، ومصادرها هي الأنشطة (التنقيب، التطوير، التكرير، التوزيع...) داخلياً، من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على أنشطة قطاع الهيدروكربون. وفي هذه الدراسة، يتم استخدام هذه المتغيرات كمتغيرات مستقلة لتتبع أثرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

❖ معدل نمو الناتج المحلي الخام **PIB**: ويعكس الناتج المحلي الإجمالي مساهمة كل قطاع في الدخل القومي للجزائر وأهمية كل قطاع نظراً لتركيبته، مما يؤثر على جميع القطاعات بما فيها قطاع الصرف الأجنبي، ويرتبط مباشرة بهذا الأخير، ولكن هنا لا يستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير، بل يستخدم معدل النمو خلال فترة الدراسة كمتغير، ويتم استخدام البيانات من إحصاءات بنك الجزائر تم الحصول عليها.

قبل إجراء التقدير الإحصائي للنموذج، تجدر الإشارة إلى أن قيم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 توقفت في عام 2019، حيث لم يتوفر سوى القيم الثلاثية بدلاً من الإجمالي النهائي.

الخطوة التالية هي تقدير النموذج الإحصائي، ولتقدير بارامترات هذا النموذج، قررنا استخدام

طريقة المربعات الصغرى باستخدام البرنامج الإحصائي EViews7، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي.

Dependent Variable: PIB					
Method: Least Squares					
Date: 05/11/20 Time: 01:05					
Sample: 2000 2019					
Included observations: 20					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	C	259.9411	1751.183	0.148437	0.8836
	FP	7.914394	1.090684	7.256358	0.0000
R-squared	0.745240	Mean dependent var	12040.73		
Adjusted R-squared	0.731087	S.D. dependent var	5660.738		
S.E. of regression	2935.481	Akaike info criterion	18.90177		
Sum squared resid	1.55E+08	Schwarz criterion	19.00134		
Log likelihood	-187.0177	Hannan-Quinn criter.	18.92121		
F-statistic	52.65473	Durbin-Watson stat	0.579868		
Prob(F-statistic)	0.000001				

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews7 .

$$= 0,74 \quad \text{Prob } F=0.000 \quad n=20 \quad DW= 0.57$$

اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

نقارن قيمة دارين وتسفن مع القيمتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 1%

نلاحظ أن قيمة دارين واتسون التي تظهر في النموذج أقل من القيمة العظمى $du=1.14$ ، وهي أقل من القيمة الدنيا $dl=0.95$ ، وبالنظر إلى القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 1% ، معناه وجود الارتباط الذاتي موجب يجب معالجته إحصائيا.

الجدول رقم 04 جدول يبين مدى ارتباط الجباية البترولية مع الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 - 2019.

Dependent Variable: LPIB Method: Least Squares Date: 05/09/20 Time: 13:28 Sample: 2000 2019 Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFP	1.167247	0.143306	8.145133	0.0000
C	0.835539	1.036801	0.805882	0.4308
R-squared	0.786586	Mean dependent var		9.266972
Adjusted R-squared	0.774730	S.D. dependent var		0.551057
S.E. of regression	0.261546	Akaike info criterion		0.250229
Sum squared resid	1.231317	Schwarz criterion		0.349802
Log likelihood	-0.502293	Hannan-Quinn criter.		0.269667
F-statistic	66.34318	Durbin-Watson stat		0.664995
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews7.

$$R^2 = 0,78 \quad \text{Prob F} = 0.000 \quad n = 20 \quad DW = 0.66$$

اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

نقارن قيمة دارين وتسكن مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 1% نجد أن قيمة دارين واتسون أقل من القيمة العظمى $du = 1.14$ ، وأكبر من القيمة الدنيا $dl = 0.95$ في القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة 1% أي وجود الارتباط الذاتي موجب يجب معالجته بطريقة دارين واتسون كالتالي:

- $DLpib = pib - p * pib(-1)$
- $DLfn = fP - p * fP(-1)$
- $P = 1 - DW / 2$

$$\text{أي: } p = 1 - 0,66 / 2 = 0,67$$

تقدير النموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي، تكون المتغيرات كالتالي:

DLPib: متغير تابع

DLFP: متغير مستقل

تقدير النموذج بعد معالجة الارتباط الذاتي للأخطاء :

الجدول رقم 05: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي .

Dependent Variable: DLPIB					
Method: Least Squares					
Date: 05/09/20 Time: 13:33					
Sample: 2000 2019					
Included observations: 20					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
DLFP	0.554772	0.170934	3.245535	0.0045	
C	1.780353	0.419015	4.248896	0.0005	
R-squared	0.369163	Mean dependent var		3.136036	
Adjusted R-squared	0.334116	S.D. dependent var		0.181346	
S.E. of regression	0.147982	Akaike info criterion		-0.888816	
Sum squared resid	0.394175	Schwarz criterion		-0.789243	
Log likelihood	10.88816	Hannan-Quinn criter.		-0.869378	
F-statistic	10.53350	Durbin-Watson stat		1.941750	
Prob(F-statistic)	0.004489				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews7 .

0, 33 Prob F=0.00 n=20 DW= 1.94

اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

نقارن قيمة دارين وتسن مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 1%

عند مستو الدلالة 1% نجد قيمة دارين واتسون أكبر من القيمة العظمى $du=1.14$ ، وأقل من القيمة $du=2.06$ أي لا وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

صيغة النموذج:

من خلال الجدول أعلاه يمكن إعطاء صيغة النموذج المقدر كالتالي:

$$DLpib = 1.78 + 0.55 * DLfP$$

$$(4.24) \quad (3.24)$$

$$=0.33 \quad DW=1.94$$

من الناحية القياسية: تحليل النتائج

1/ معامل التحديد (R^2): إن قيمة $R^2=0.33$ هذا يعني 33% من التغيرات الحاصلة في PIB

سببها التغيرات الحاصلة في fP في حين تعود 67% من التغيرات الحاصلة في PIB إلى أسباب أخرى.

2/ المعنوية الكلية لنموذج (إختبار فيشر): $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن المعلمة المتغير المستقل لنموذج لا تساوي الصفر أي تأثير على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

3/ إختبار معنوية المعالم (إختبار ستودنت): من خلال النتائج المحصل عليها فإن معاملات المعادلة كانت كالتالي:

- بالنسبة للحد الثابت: $\text{prob}(c)=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي فإن المعلمة الثابتة C معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة fP: $\text{prob}(fn)=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي فإن المعلمة fP معنوية إحصائيا

إختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء: إختبار ARCH

جدول رقم 06: إختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء إختبار whit

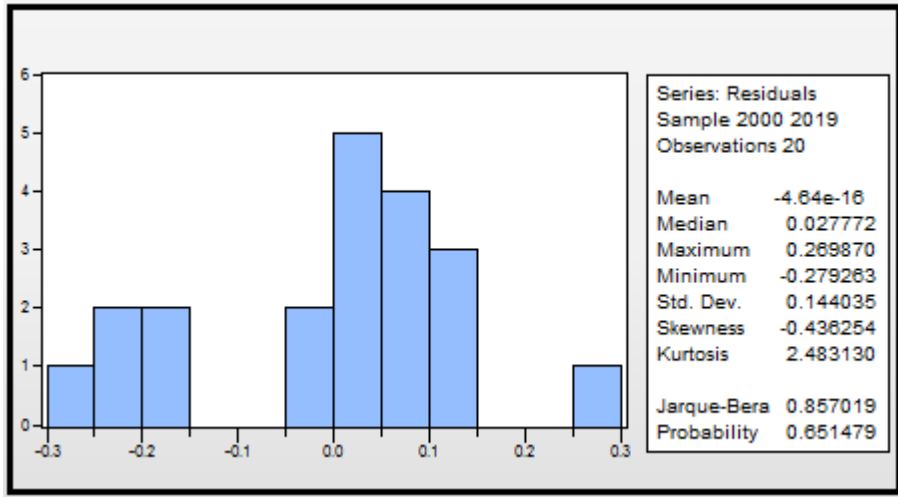
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.282867	Prob. F(1,17)	0.2731
Obs*R-squared	1.333187	Prob. Chi-Square(1)	0.2482

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews7 .

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كاي $\text{obs}^*R\text{-Square}$ تساوي $(\text{Prob. Chi-Square}(1)=0.2482)$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: (Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

الجدول رقم 02: إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا.



المصدر : من إعداد الباحث مخرجات. EViews7

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability=

0,65) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بقاوي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3. التحليل الإقتصادي للنموذج إرتباط الجباية البترولية مع الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000 - 2019.

بعد تقدير النموذج من الناحية الإحصائية وصلاحيته القياسية، نأتي إلى التحليل الإقتصادي للنموذج، وقبل ذلك نشير إلى أن إستراتيجية السياسة التنموية لفترة الدراسة وهي سياسة الانعاش الاقتصادي تقوم على:

❖ تقوم السياسة على تحقيق معدل نمو يتراوح بين 4-6%، على الرغم من أنه يختلف من برنامج إلى آخر حسب الرصيد المالي المتاح والقدرة على تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بشكل عام، تعمل جميع البرامج تقريباً على تحقيق معدل النمو هذا والحفاظ عليه.

❖ وعلى الرغم من أن سياسة الإنعاش الاقتصادي استندت إلى مبادئ التحفيز الكينزي المضاعف والمسرّع في تحفيز الاقتصاد، ووضعت على أساس استراتيجية تنويع مصادر النمو خارج قطاع المحروقات وتنويع الإيرادات العامة من حيث الناتج الاسمي الخام (سعودي، أثر الاخلال بالاستراتيجية

الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، 2014)، إلا أن ذلك لم يفلح في تحقيق ذلك، وطوال الفترة قيد الدراسة كانت الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي وعلى الرغم من التدابير المختلفة التي شكلت المحور، ظل قطاع المحروقات والجبابة النفطية في طليعة تمويل الموازنة العامة.

❖ تعتمد المالية العامة للجزائر على الإيرادات النفطية لسد العجز وتمويل مواردها، ونظرا للحساسية العالية لهذا المصدر من الإيرادات، فإن ميزان مدفوعات المالية العامة للجزائر يتغير بتغير سعر المحروقات في السوق العالمية، وذلك بسبب التغيرات في سعر النفط في السوق العالمية، والتي تنعكس مباشرة على الإيرادات النفطية، ونظراً للحصة الكبيرة جداً للجبابة النفطية من إجمالي إيرادات الموازنة العامة، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الجباية تسبب نوعاً من الارتباك في تطبيقها، حيث تتفاوت الإيرادات باختلاف المبالغ المقتطعة. وعندما تشرع السلطات في إعداد قانون المالية السنوي أو التكميلي، فإنها تستخدم سعر برميل النفط كمعيار مرجعي تحدد في إطاره متوسط السعر السنوي للبرميل.

❖ وبالعودة إلى النموذج، يمكننا أن نلاحظ أن R^2 ، الذي يعكس مقدار الارتباط بين الجباية النفطية والإنتاج المحلي، ضعيف لأن هناك علاقة غير مباشرة بين الإنتاج المحلي والجبابة النفطية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن بوابة النفط ليست محدداً للإنتاج المحلي بل علاقة غير مباشرة؛ فالنفقات العامة تمول إلى حد كبير من الجباية النفطية. يهدف النموذج إلى تحديد مقدار العلاقة بين ضريبة النفط ومعدل النمو الاسمي للإنتاج، وليس الإنتاج في حد ذاته، ومع ذلك فإن معدل الارتباط $R^2 = 0.33$ هذه النسبة غير مهمة إحصائياً، ولكنها مهمة اقتصادياً لأن حجم تأثير ضريبة النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي كبير جداً.

جانب آخر من تأثير عائدات النفط على النمو الاقتصادي، وهو الأقل ظهوراً للعيان، وهو أن الإنفاق العام في الشق الاستثماري الرأسمالي في الجزائر، باعتباره سمة أساسية في الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي الرامية إلى تنويع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، يستند إلى مبدأ المضاعف الكينزي ومبدأ التسريع باعتبارها مؤثرين للإنفاق العام. وهي تستند إلى الخلفية الفكرية الكينزية، التي يتم من خلالها تحفيز النمو الاقتصادي، وهنا يؤخذ العجز المالي في الحسبان، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع (مسعود، 2006):

عجز الميزانية الذي يتم الاعتراف به ويظهر من قبل السلطات الإدارية عند اعتماد الميزانية، أي في بداية السنة المالية.

وهذا هو الحال عندما تكون الإيرادات أقل من النفقات بسبب انخفاض سعر برمبل النفط.

عجز يظهر العجز الهيكلي في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات لا تقابلها زيادة في الإيرادات العامة.

عجز ناتج عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة. وبعبارة أخرى، يظهر هذا النوع أيضاً في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة المالية. وينجم هذا العجز دائماً تقريباً عن الانخفاض الحاد في الإيرادات، والذي ينجم أيضاً عن التغيرات في الظروف الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة. ونظراً لاعتماد الجزائر على تحصيل الإيرادات غير النفطية، فإن هذا العجز غالباً ما يكون ناتجاً بشكل رئيسي عن الإيرادات النفطية، ولكن أيضاً لعدد من الأسباب الأخرى.

كما يمكن تقسيم العجز الموازي إلى نوعين رئيسيين حسب مدى مساهمة الدولة فيه:

العجز المفروض: عجز الميزانية الذي يتم الاعتراف به ويظهر من قبل السلطات الإدارية عند اعتماد الميزانية، أي في بداية السنة المالية.

وهذا هو الحال عندما تكون الإيرادات أقل من النفقات بسبب انخفاض سعر برمبل النفط.

عجز يظهر العجز الهيكلي في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات لا تقابلها زيادة في الإيرادات العامة.

عجز ناتج عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني أثناء تنفيذ الموازنة. وبعبارة أخرى، يظهر هذا النوع أيضاً في نهاية السنة المالية ولم يكن موجوداً في بداية السنة المالية. وينجم هذا العجز دائماً تقريباً عن الانخفاض الحاد في الإيرادات، والذي ينجم أيضاً عن التغيرات في الظروف الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الموازنة. ونظراً لاعتماد الجزائر على تحصيل الإيرادات غير النفطية، فإن هذا العجز غالباً ما يكون ناتجاً بشكل رئيسي عن الإيرادات النفطية، ولكن أيضاً

لعدد من الأسباب الأخرى (عصفور، 1988)، ولا تأثير مباشر للجباية البترولية هنا إلا بقدر قليل.

العجز المقصود: بعد الأزمات التي مرت بها الدول على مر السنين، تعمدت هذه الدول بعد الأزمات التي مرت بها على مر السنين إلى إدارة العجز في ميزانياتها من أجل الوصول إلى التوازن المالي (المعتمد) في ميزانياتها عندما تعاني من الأزمة الاقتصادية وتحشى أن يصاب الاقتصاد بالشلل، بدلاً من ما هو ضروري في الوقت الحالي. وللقيام بذلك، فإنها تقوم بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق من أجل زيادة الاستثمار، وخلق فرص عمل هائلة، والحفاظ على القوة الشرائية للسكان وإحياء المشاريع المتوقفة. ونتيجة لذلك، لجأت مختلف البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، في الغالب إلى تمويل التنمية لتغطية هذا العجز، ولكن هذه الطريقة تحتاج إلى استخدام هذه الطريقة مؤقتاً لتحفيز الطلب الفعال وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي (يرقي، 2011)، وينجم هذا النوع من العجز عن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط على المدين المتوسط والطويل، وبالتالي تعتمد السلطات على عائدات النفط كضمان رئيسي لتمويل هذا العجز..

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الجباية البترولية لها جانب آخر لتمويل عجز الميزانية العامة. فالغرض منه هو الحصول على أموال إضافية لتمويل استراتيجية التنمية المنصوص عليها في خطة سياسة الإنعاش الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار أن 98% من عائدات العملة الصعبة تأتي من صادرات قطاع الهيدروكربونات.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، لوحظ أن أهم ما ميز الإستراتيجية المالية للسياسة التنموية أو سياسة الإنعاش الاقتصادي في الفترة قيد الدراسة هو اعتمادها على الجباية على النفط، وهي جباية استثنائية، بسبب عدم استقرار الإيرادات الناجم عن تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية. ومن جهة أخرى، خالفت الاستراتيجية المالية المستوى النظري في العديد من النواحي، مثل كتلة الأجور والتحكم في التحويلات الاجتماعية، كما أنها خالفت في العديد من المناسبات على المستوى التطبيقي، مع مراجعات منتظمة وكبيرة تجاوزت المبلغ الأصلي للبرنامج..

وتشكل الجباية البترولية محور التمويل الذي تتحدد حوله الاستراتيجية المالية لسياسة التنمية للفترة 2000-2020، مما يحافظ على الاتجاه العام للمحاور الرئيسية للاستراتيجية، بينما تختلف محاور هذه المخططات من مخطط إلى آخر، في حين أن الجباية العادية بما تتضمنه من إصلاحات لكل مخطط على حدة تمحو الاستراتيجية من خلال التي تشكل المحاور الرئيسية للاستراتيجية، فإن النتائج الفرعية التالية في هذا البحث:

كما اختلفت الاستراتيجية المالية لسياسة الانتعاش الاقتصادي من خطة إلى أخرى، وكانت الحاجة إلى الإصلاح الضريبي محورياً رئيسياً لكل خطة

كما جلبت الطفرة النفطية التي بدأت في عام 2000 ازدهاراً مالياً، الأمر الذي شكّل نقطة الانطلاق لتحديد معالم سياسة التنمية على أساس الموارد المالية المتاحة.

ركزت الاستراتيجية المالية لكل خطة على استخدام الإعفاءات الضريبية لتوجيه سياسة التنمية والقطاعات، وعلى مكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي من جانب الضرائب العادية

على الرغم من كل أوجه القصور، أدت استراتيجية الإصلاح في خطط التنمية إلى تحسين الأداء في تحصيل الضرائب العادية

من ناحية، تم تسجيل انخفاض في الإيرادات النفطية لصالح تحصيل الضرائب العادية، خاصة منذ عام 2014، نتيجة لصدمة أسعار النفط السلبية. ومن ناحية أخرى، أجبر انخفاض الإيرادات النفطية السلطات الضريبية على تعويض هذا الانخفاض في التمويل من خلال معالجة حالات التأخير والتهرب الضريبي والغش، مما شكل ضغطاً على السلطات الضريبية للانتقال إلى تحصيل الضرائب العادية.

الاحالات والمراجع:

1. الطاهر, ب. (06, 2018). أثر الجباية البترولية على إتمادات الإنفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول في الجزائر للفترة 2018 - 2014، مجلة دراسات جبائية. 174, p. (12).
2. الطيب, ع. ا. (2014). أثر السياسة الجبائية الثنائية على بعض المتغيرات الإقتصادية مع التركيز على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2011 - 2000 ملتقى دولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الإقتصادية في الجزائر. (p. 05) جامعة البليدة. 2.
3. سعودي, م. (04, 2014). أثر الاخلال بالاستراتيجية الفكرية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. (01).
4. سعودي, م. (04, 2015). أثر الانفاق للمرض الهولندي على فعالية سياسة الانعاش الاقتصادي 2015 - 2000 المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. (05).
5. عصفور, م. ش. (1988). أصول الموازنة العامة. القاهرة, مصر: مكتبة النهضة المصرية.
6. كريم, ه. (2009). الجباية البترولية وأهميتها في الإقتصاد الجزائري. الجزائر: جامعة الجزائر.
7. مراح, ي. (2019). أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016. الجزائر: جامعة المدية.
8. مسعود, د. (2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر - 1990 - 2004. الجزائر: جامعة الجزائر.
9. وآخرون, ش. ع. (2018). العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2015 - 2000، مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة. (02).
10. يريقي, ج. (2011). إشكالية العجز في ميزانية البلدية، دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدية. الجزائر: جامعة الجزائر.